

العطل والرخص الإدارية في الوظيفة العمومية

الإطار القانوني

الأنواع والشروط

الحقوق والواجبات

مقدمة

تعتبر العطل والرخص من الحقوق الأساسية المخولة للموظف،
وتهدف إلى:

- الحفاظ على التوازن بين الحياة المهنية والشخصية.
- تمكين الموظف من أداء واجباته الأسرية والاجتماعية.
- المحافظة على الصحة الجسدية والنفسية.
- ضمان استمرارية المرفق العمومي وفق ضوابط قانونية.

تعريف العطلة والرخصة

• العطلة:

فترة توقف مؤقت عن العمل يستفيد منها الموظف وفق مقتضيات قانونية.

• الرخصة:

إذن قانوني يمنح للموظف للتغيب عن العمل لأسباب محددة مع الاحتفاظ بحقوقه وفق الشروط المنظمة.

أنواع العطل

تنقسم العطل إلى:

- العطلة السنوية.
- العطلة المرضية.
- عطلة الولادة.
- الرخص الاستثنائية.
- الرخص لأسباب عائلية أو اجتماعية.
- رخصة الحج.
- الرخص بدون أجر.

العطلة السنوية

- حق لجميع الموظفين.
- تمنح وفق التنظيم الإداري للمصلحة.
- تهدف إلى تجديد النشاط واستعادة القدرة على العمل.
- لا يجوز الاستفادة منها بشكل يضر بسير المرفق العمومي.

الرخص المرضية

تمنح في حالة المرض بناء على شهادة طبية.

• أنواعها:

✓ مرض قصير الأمد.

✓ مرض متوسط الأمد.

✓ مرض طويل الأمد.

• شروطها:

✓ الإدلاء بالوثائق الطبية المطلوبة.

✓ احترام المساطر الإدارية المعمول بها

رخصة الولادة والأمومة

- تمنح للموظفة الحامل وفق المدة القانونية.
- تهدف إلى حماية الأم والطفل.
- تحتفظ الموظفة بحقوقها الإدارية والمالية خلال هذه الفترة.

الرخص الاستثنائية

تمنح لأسباب محددة مثل:

- الزواج.
- ازدياد مولود.
- وفاة أحد الأقارب.
- اجتياز مباراة أو امتحان.

رخصة الحج

- تمنح للموظف لأداء فريضة الحج.
- يستفيد منها مرة واحدة خلال الحياة المهنية.
- تخضع للشروط والإجراءات القانونية المعمول بها

الرخص بدون أجر

- تمنح في حالات خاصة.
- تكون بناء على طلب الموظف وموافقة الإدارة.
- لا يستفيد خلالها الموظف من الأجرة.

واجبات الموظف أثناء الاستفادة من الرخص

- احترام المدة المحددة للرخصة.
- تقديم الوثائق المطلوبة.
- إخبار الإدارة في الآجال القانونية.
- عدم استغلال الرخصة في غير الغرض الممنوحة من أجله.

دور الإدارة

- دراسة الطلبات وفق القانون.
- ضمان المساواة بين الموظفين.
- التوفيق بين حق الموظف ومتطلبات المرفق العمومي.
- تتبع الوضعيات الإدارية للموظفين.

خاتمة

تشكل العطل والرخص الإدارية آلية قانونية لحماية
الموظف وضمان استمرارية المرفق العمومي، ويظل
حسن تدبيرها رهيناً باحترام القانون والتوازن بين الحقوق
والواجبات.